معاينة الدور الجزائريّ من خلال منظمتي هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقيّ..

هل السياسة الخارجيّة الجزائريّة معنيّة بالتحوّل إلى النظام الدوليّ الرابع؟

Previewing the Algerian role through the United Nations and African Union organizations..

Is Algerian foreign policy concerned with the transition to the fourth international system?

أ.د/ عصام بن الشيخ

أستاذ التعليم العالي قسم العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

البريد الإلكتروني:

Bencheikh.issam@Univ-Ouargla.dz

الفهرس

. مقدمة.

. أولا: المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية في منظور الباحثين جيف بورتر و برتراند بديع.. دراسة للدور الجزائري من خلال مجموعة دول عدم الانحياز أنموذجا

. ثانيا: جدل استحقاق الجزائر لدور الوسيط الدوليّ في الأزمة الأوكرانيّة.. بين رفض المناوئين، ومأزق العجز عن إنقاذ غزة.

. ثالثا: اختبار جدوى استمرار الدفاع الجزائريّ المبادئيّ عن القضيّتين الصحراويّة والفلسطينيّة نموذجا: استغلال الموجة الثانية لإزالة الاستعمار في إفريقيا

. رابعا: الدفاع الجزائريّ عن القارة الإفريقية السمراء بعد أزمة الإغلاق الدولي كوفيد-19: نموذج الأمن الغذائي لدبلوماسية القمح والتخلّص من المديونية.

. خامسا: الدور الجزائري من خلال نظام الطاقة الجديد: الجزائر شريك دولي موثوق في قطاع الغاز.

. سادسا: استمرار حروب التصحيح الإقليمية خلال المستقبل المنظور: نزاعات لا يمكن تجنبها، ولا يمكن الفوز بها.

. الخاتمة.

ملخص

تشارك الجزائر في الدفاع عن النظام الدولي المبني على القواعد، لكنها تساهم من جهة أخرى في اقتراح إصلاح للأمم المتحدة، يساعد الدول الإفريقية للحصول على تمثيل عادل لكتلة دول الجنوب العالمي، وتشكل مشاركة الجزائر في المنظمات الدولية دورا أساسيا في المرافعة دفاعا عن العدالة الدولية، لكنها تصطدم بظواهر الهيمنة في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، القانون الدولي، إصلاح الأمم المتحدة، التبعية، السيادة، الهيمنة، العالم الثالث، إفريقيا، العالم العربي، الأحادية القطبية، تعدد الأقطاب.

Abstract:

Algeria participates in defending the rules-based international order, but on the other hand, contributes to proposing a reform of the United Nations, which helps African countries to obtain fair representation, for the bloc of countries of the Global South, and Algeria's participation in international organizations plays a fundamental role in advocating for international justice, but it clashes with phenomena of hegemony in international relations.

Keywords: Algeria, international law, United Nations reform, dependency, sovereignty, hegemony, third world, Africa, Arab world, unipolarity, multipolarity.

مقدمة

تشارك السياسة الخارجيّة المعاصرة للدولة الجزائريّة الحديثة، في صلب النقاش الدوليّ الحاليّ حول الدفاع على **"النظام الدوليّ المبنيّ على القواعد/ Rules-based International Order"**، والذي يقصد به استمرار اعتماد المجتمع الدوليّ على قوّة القانون الدوليّ، لمنع أيّ طرف من فرض اعتبارات القوّة والهيمنة على حساب القانون الدوليّ والمواثيق الأمميّة. ويمكن وصف هذا المنتظم الدوليّ بأنّه النظام الذي لا يعمل إلا بين الدول المتحضّرة التي تحترم توقيعها على نصّ ميثاق القانون الدوليّ، وتكون مسؤولة عنه تاريخيّا أمام الرأي العام المحليّ والدولي [1]. فلقد صرّح الرئيس الجزائريّ الحاليّ السيد عبد المجيد تبون أنّ بلده يتجنّب في سياسته الخارجيّة الانحياز لأيّ قطب دوليّ، في إشارة إلى اشتداد الاستقطاب الخارجيّ للجزائر، خاصة بعد الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة 2022 والحرب على غزة 2023، وأثناء تقديم الجزائر طلبا رسميّا للانضمام إلى تجمع بريكس Brics أو أثناء حضور القيادة الجزائرية قمة الدول السبع الكبار G7.

تقودنا التوقعات القاتمة حول الحروب الإقليمية التي أعقبت انتشار فيروس كوفد-19، إلى كشف ظاهرة الأنانية وغياب التضامن الدولي والتعاون الصحي لمواجهة انتشار الفاشيات والجوائح والأمراض الخطيرة وعجز المنظمات الدولية المتخصصة عن توفير اللقاحات والأدوية بإنصاف وعدالة على كلّ دول العالم، النامية والمتقدمة على حدّ سواء. وبدل تعزيز التعاون الدولي والاعتماد المتبادل لتحقيق الاكتفاء الذاتي حول هذه النواقص الخطيرة للأمن الصحي، أدّى ظهور الحروب الدولية الواسعة في منطقتي أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، إلى تحويل أوكرانيا ودول الشرق الأوسط إلى مستنقع جيوسياسي، نشر حالة ميؤوسا منها من خطابات الكراهية

ورفض التعايش السلمي، التي هدمت فرص سلام الأعراق والسلام الدولي بشكل متنامي.

تؤكّد الأبحاث الدولية المعاصرة أنّ مصطلح "التحوّل/ Transformation" يقدّم فرصا عمليّة للتعاون الدولي وفق قانون الحتمية التاريخية law of historical inevitability Determisnism، ليتجاوز صعوبات رفض الكثير من الدول الكبرى والصغرى لمبادرتي "الإصلاح/ Reform" و"التغيير/ Change"، لإخراج هيئة الأمم المتحدة من وضع الموت الإكلينيكيّ الدوليّ في مواجهة الهيمنة الأمريكية أحادية القطب. كما قدمت دورة التاريخ المعاصر فرصة جديدة ثانية للدبلوماسية الجزائرية لتشارك مجددا في المطالبة بإصلاح النظام الدولي القائم على القواعد، مستغلة النقاش الدوليّ حول الثورة الصناعية الرابعةThe Fourth Industrial Revolution والتحول المرتقب إلى العصر الرقميّ The Digital Age. ويمكن اعتباره إحياء لمبادرة الرئيس الجزائريّ الراحل هواري بومدين (1929-1978)، والذي طالب بإسم دول عدم الانحيازNon-Aligned Countries عام 1974 بإقامة نظام دولي عادل Fair International System بين دول الشمال المتقدّمة ودول الجنوب العالميّ المستضعفة.

تتحدث مجلة شؤون دولية Foreign Affairs/ فورين آفيرز الأمريكية عن ما يسمى "عقيدة بايدن/ The Biden Doctrine" (القيادة دون هيمنة/ Leadership without Dominance) للردّ على العقيدة الصينية (المنافسة دون اقتتال/ Competition without Conflict)[2]، ويمثّل هذا السجال صورة مبسّطة ومكبّرة عن المخاض العسير الذي يمرّ به النظام الدولي حاليا للانتقال من النظام الدولي الثالث "أحادي القطبية/ Unipolar"، إلى النظام الدولي الرابع "متعدد الأقطاب/ Multipolar"، وما يمكن أن يقع على الجزائر من ضغوط خارجية نتيجة هذا الصراع المحتدم.

يوفّر حصول الدولة الجزائريّة على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدوليّ لعامين (2023 - 2025)، فرصة لتقديم مرافعات دولية تدافع عن حقوق دول العالم الثالث، بعيدا عن ديماغوجيا "تسيّد" كتلة دول الجنوب أو "زعامة" الدول الصغرى، إذ أنّ السياق الدوليّ الحاليّ لحقبة ما بعد العولمة (تفكيك الأمركة)، يتيح للدولة الجزائرية أن تصحّح أدوات نضالها الدوليّ خارج خطاب دول الجنوب العالميّ وباستخدام نفس أدوات الدول المتقدمة، ونقصد بذلك مقاربة الكوروميتولوجي Comitology، التي توفّر منابر رسميّة لطرح شواغل دول الجنوب العالميّ حول تصوراتها للنظام الدولي المأمول، بعيدا عن بقية البدائل المطروحة كالصيننة أو الريسنة أو الفرنسة... أو غيرها.

حين تقدّمت الجزائر بعرض وساطتها في الأزمة الروسية الأوكرانية، قارن بعض الباحثين هذه الوساطة بالدور التركي في التفاوض الروسي الأوكراني، ليزعموا عدم أهلية الجزائر للعب دور الوسيط على الأقل مقارنة بالوسيط التركي القريب من موسكو وكييف على مسافة واحدة، لكن المدافعين عن الدول الجزائري دافعوا عن مبادرة الجزائر بوصفها تذكيرا متجددا لمسؤولية الدول الكبرى عن مصير دول الجنوب العالمي، التي تدفع أغلى ثمن بسبب اندلاع الحروب بين القوى الدولية الكبرى والمتوسطة، واضطراب سلاسل التوريد التي تهدّد الأمن الغذائيّ والصحيّ لدول العالم الثالث الغارقة في المديونية والفقر.

تصرّ الجزائر على أنّها دولة محورية في الفضاء الإفريقي لذلك أصرّ وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة على طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد الإفريقي في (فبراير 2022) بعد حصوله على صفة عضو مراقب دون تصويت مجلس قادة دول الاتحاد الإفريقي، وكرّر خلفه أحمد عطاف طرد وزيرة الخارجية الصهيونية السابقة للكيان الصهيوني من مؤتمر حوار

الحضارات المنعقد في لشبونة البرتغال في (ديسمبر 2024). فالجزائر تردّ بصرامة وحزم على تطبيع وجود الكيان الصهيوني في دول جوارها بالإصرار على أنّها بلد صحراويّ إفريقيّ[3]، يرفض تمدّد النفوذ الصهيوني على حساب الإرادة الإفريقية السياديّة.

يشكّل الدور الجزائري الداعم للقضية الفلسطينية من خلال عضوية الجزائر كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي لستنين (2023 - 2025)، مكبحا فعالا لخطط الهيمنة الأمريكية على مجلس هيئة الأمم المتحدة، توجت بوصف المندوب الجزائري في مجلس الأمن للكيان الصهيوني بأنّه "محميّ في الأمم المتحدة بالفيتو الأمريكيّ"، ومع صعوبات توسّع الكيان الصهيونيّ على حساب السيادة السورية عقب انهيار نظام الرئيس السوريّ بشّار الأسد، تزداد مهمة الجزائر صعوبة في مجلس الأمن بسبب الطموحات الإقليميّة التعديليّة التحريفية للكيان الصهيونيّ في منطقة الشرق الأوسط.

وبناء على ما تقدّم يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يشكّل الدور الجزائريّ لإصلاح الأمم المتحدة محاولة تأثير فعالة في المجتمع الدوليّ، أم أنّه مجرّد إخلاء للمسؤولية الدوليّة للجزائر، كنموذج عن عجز الدول النامية في مواجهة الهيمنة الأمريكية؟.

يمكن الاستناد إلى الفرضيتين التاليين لدراسة الظاهرة المبحوثة في هذه الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: كلما قدّمت الدولة الجزائرية وساطتها لحلّ النزاعات الدولية الضاغطة، تدخلت قوى الهيمنة الدولية لإفشال أو تعطيل أو منع هذه الوساطة.

الفرضية الثانية: تمتلك الدبلوماسية الجزائرية سمعة دولية تؤهلها لتمثيل دول الجنوب العالمي، ولا يمكن لدولة غيرها القيام بدور مماثل لأن أهلية الدور الجزائري مبنية على اعتبارات تاريخية خاصة ومحددات دولية داعمة.

سأستخدم لمناقشة الظاهرة المبحوثة في هذه الدراسة عدة نظريات لتوضيح الفرش النظري الذي تستقيم عليه الخطة البحثية، وتوضيح الأدوات البحثية التي أميل إلى استخدامها للاقتراب من تفسير الظاهرة، على النحو التالي: نظرية توازن القوى، نظرية الهيمنة، نظرية التنظيم الدولي لدراسة الدور الجزائري داخل منظمتي هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، ونظرية السلعتين في (تحليل السياسة الخارجية) للباحث الأمريكي كليتون موغان صاحب نظرية التحركات Theory of Moves والتي سنحاول من خلالها فهم ما حدث في منطقة الشرق الأوسط خلال السنتين الأخيرتين بعد الحرب على غزة 2023. كما سأستخدم منهج دراسة الحالة للتخصّص في تفكيك الظاهرة الجزائرية المبحوثة، عبر دراسة كرونولوجيا السياسة الخارجية الجزائرية أثناء عصري الثنائية القطبية (الحرب الباردة)، والأحادية القطبية (عصر العولمة/الأمركة) وصولا إلى النقاش الحالي حول الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب "النظام الدولي الرابع"، والمنهج المقارن لبحث تحولات الظاهرة المبحوثة خلال الأزمنة الماضية والحالية، المنهج القانونية "المقاربة المؤسساتية" لدراسة مضامين القانون الدولي، إضافة إلى المنهج الفيديولوجي لتأكيد روابط الحوارات الرسمية لصناع القرار في الدولة الجزائرية.

. أولا: المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية في منظور الباحثين جيف بورتر و برتراند بديع.. دراسة للدور الجزائري من خلال مجموعة دول عدم الانحياز

هنالك اتجاه عام لتصنيف عودة دينامية السياسة الخارجية الجزائرية إلى النشاط مجددا، بوصفه نتيجة لما يميه الفيلسوف الفرنسيّ إمانويل تود نتيجة مباشرة لـ: "هزيمة الغرب"[4]. فلولا هذا التصنيف الحضاريّ وعودة دورات التاريخ للحركة على نفس النمط السابق، يتيح التاريخ للجزائر بوصفها دولة حسنة النيّة Etat Debonnaire/ Good-Natured State، تقود دبلوماسية مثالية غير براغماتية ترفض ممارسة الذرائعية المفرطة أو عقد الصفقات المشبوهة، كـ: "صفقة القرن" (وعد ترامب 2017) في الذكرى المئوية للوعد المشؤوم وعد بلفور 2017.

يشير الباحث الفرنسي **جون فرونسوا داغوزان** إلى أنّ الدبلوماسية الجزائرية قد عرفت في سبعينيات القرن المنصرم "عصرها الذهبيّ"، لكنها مرّت بكسوف إجباريّ دوليّ بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ودخول العالم حقبة الأحادية القطبية[5]، وبعد سنوات صعبة من مكافحة التطرّف الديني في تسعينيات القرن الماضي، راقبت الجزائر في دهشة كبيرة سقوط الأنظمة السياسية في العراق ومصر وليبيا واليمن بسبب المغامرات الخارجية للغزو ودعم الثورات الملونة، ووصلت الجزائر إلى مفترق طرق L'Algérie est à A Fork of the Road /la croisée des chemins وهي تراقب تطور مختلف التهديدات السيادية القريبة من حدودها البرية، وصولا إلى ما تشهده القارة الإفريقية السمراء اليوم من صدام مع النفوذ الأمريكي والفرنسي والإنجليزي، والذي يحاول البعض التنظير إلى أنّه يندرج ضمن موجة ثانية لطرد الاستعمار 2nd Wave of Decolonization. فحين أعلنت واشنطن انتهاء الاحتلال العسكري للأراضي الأفغانية، وصف الباحث الشيوعي الأمريكي

مايكل هودسون هذا الانسحاب بقوله (أمريكا تطرد الآن من كلّ القارّات). فكان الانسحاب العسكري الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي بعد نهاية عملية برخان العسكرية في (وادي سوات الإفريقي)، مشابها تماما للانسحاب الأمريكي من أفغانستان وواد سوات الأفغاني على حدود باكستان، ومن الطبيعي أن تطالب الجزائر موسكو بعدم إرسال قوات روسية على حدودها، لملء الفراغ الغربي في المقابل.

يعتبر الباحث الأمريكيّ جيف بورتر Geoff D. Porter خبيرا في الشؤون السياسية والأمنية في شمال إفريقيا، وتعتمد منهجيته البحثية على تقديم تشخيص معمق للسياسة الخارجية الجزائرية، تقترب أبحاثه من الجدية لأنه يستند على فهم التاريخ السياسي والدبلوماسي للجزائر، وفهم السياقات الإقليمية والدولية التي تؤثر على استراتيجياتها، لذلك يظهر تشخيص بورتر توازنًا بين المبادئ الثابتة والتكيف البراغماتي مع التغيرات العالمية. وكمثال على ذلك نجده سنة 2015 يتحدث عن مبدأ "عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للغير"، ويعتبر الجزائر صارمة وثابتة على مبدئها رغم أنّه مبدأ غير مرن. لكن جيف بورتر يردّ على من يقول أنّ الجزائر لا تستطيع الوساطة في المسألة الأوكرانية بأنّ الجزائر أثبتت سنة 1979 و 1980 وساطة تاريخية ناجحة لتحرير الرهائن الأمريكيين عقب اندلاع الثورة الإيرانية واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران.[6]

نشر جيف بورتر أستاذ العلوم السياسية بجامعة فوردهام Fordham University ورئيس "شركة شمال إفريقيا لاستشارات المخاطر/ North Africa Risk Consulting" دراسة هامة عن السياسة الخارجية الجزائرية، استرعت اهتمام الباحثين وحتى المواطنين الجزائريين الشغوفين بمعرفة أسس ومبادئ سياسة بلدهم الخارجية، ومن بين ما كشفت عنه المقالة، المبادئ التالية:

الجزائر لا تطارد الاتجاهات، ولا تجامل، ولا تمارس اللوبينغ. يقصد جيف بورتر أنّ الجزائر تطلق في دبلوماسيتها من نقاء الثورة الجزائرية ونقاء الثوار[7]، لذلك هي دولة تحترم مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لديها يقين بأنّ الشعوب التي حرمت من حقّ تقرير مصيرها ومن حقّ العيش على أرضها والتمتّع بسيادتها، ستنال استقلالها طال الزمن أو قصر Sooner or Later، وأنّ الحقيقة ستسود في نهاية المطاف. لذلك، لا داعي لكي تستأجر الجزائر جماعات الضغط والمصلحة للدفاع عن صورتها التي تعتبر نقية، وهي ليست بحاجة إلى تنظيفها بالأساس، قائلا: (الجزائر ليست بحاجة لمن يحمل ماءها)، لذلك، لن تطارد الجزائر الاتجاهات ولن تجامل أحدا.

هناك مثال واضح يمكن مناقشته بوضوح وهو أنّ الجزائر لا تشعر أنّها مدينة لموسكو لمجرّد أنّها زبون اشترى عتادا عسكريا روسيا، لذلك لن تنحاز الدبلوماسية الجزائرية للسياسة الخارجية الروسية على أساس "دبلوماسية المقايضة" أو مبدأ ردّ الجميل، لأنّه ليس جميلا روسيا على الجزائر بالأساس.

ويمكن تلخيص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في النقاط المختصرة التالية كما يراها جيف بورتر:

- الحقيقة دون افتراء Truth without slander.
- السيادة دون خضوع Sovereignty without submission.
- الصداقة دون تواطؤ Friendship without collusion.
- الولاء دون ضغط Loyalty without pressure.

تعترف موسكو أنّ الجزائر مستقلة في قراراتها السيادية، لكنّها بقيت وفية لعلاقات الصداقة والتعاون المبادئي الذي كان بينها وبين موسكو لأكثر من 60 عاما، لذلك أقدمت موسكو على مسح الديون الجزائرية التي تجاوزت 04 مليار دولار من ديون العتاد العسكري الذي يعود للعهد السوفياتي.[8]

ولا تقلّ الصين قدرة على تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر، خاصة بعد أن أقّرت بيجين عام 1993 مبدأها "سياسة الخروج Going out" ونجم عنها إعلان "العشرين سنة المجيدة للصين في إفريقيا" والتي وصلت عام 2004 إلى إعلان بيجين تفوقها التجاريّ في إفريقيا على ألمانيا وعام 2005 على إيطاليا، وتفوقها على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009.[9]

ويبدو أنّ الجزائر تحتفظ بعلاقات قوية ومؤثرة مع عدّة دول ذات ثقل ووزن كبير في المسرح الدولي مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وفنزويلا وكوبا وفييتنام وماليزيا، ما يجعلها على تواصل مع كل زوايا المعمورة، لذلك تنجح سياساتها في الاستقلال وعدم الانحياز في قيادة دول العالم الثالث لطرح موضوعات إصلاح الأمم المتحدة على نطاق واسع.

تبنت الجزائر سياسة خارجية ترتكز على مبدأ الحياد وعدم الانحياز منذ استقلالها عام 1962، تسعى لتجنب التبعية للقوى العالمية الكبرى. وتلتزم الجزائر باستقلالية القرار، مما يجعلها لاعبًا دبلوماسيًا يسعى لإيجاد حلول سياسية بدلًا من الانخراط في المحاور الإقليمية أو الدولية. ويميل الباحث برتراند بديع لتسميتها "دبلوماسية الاحتجاج والاعتراض" في كتابه "زمن المذلولين".[10]

يؤهل الحياد الجزائري دبلوماسيتها العريقة، للدفاع عن حق تقرير المصير، إذ تدعم الجزائر حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتعدّ القضية الصحراوية نموذجًا واضحًا لهذا الالتزام، نظرا لارتباط القضية بموقعها الإقليمي، حيث تدعم القضية الفلسطينية على نفس المبدأ، لكنها لم تتمكن من فرض كلمتها على الفلسطينيين الذين فضلوا التوجه لتوقيع اتفاق السلام دون استكمال مقتضيات نضالهم الوطني،

وتحت ضغط من أطراف خارجية لم توفّر الحماية والدعم للشعب الفلسطيني الذي تعرّض للإبادة أكثر بعد توقيع اتفاقات السلام.

ترى الجزائر في أمنها الداخلي امتدادًا لاستقرار المنطقة، لذلك تشارك في الوساطات لحل النزاعات الإقليمية مثل أزمات مالي وليبيا. وتعتمد الجزائر على قوة دبلوماسيتها كوسيط نزيه يحترم سيادة الدول. كما تُظهر الجزائر قدرة على تعديل سياساتها بما يتماشى مع التحديات الجديدة مثل مكافحة الإرهاب، والتدفقات غير النظامية للهجرة، وتأثيرات التغير المناخي. مما يدلّ على براغماتيتها الضرورية.[11]

أما رهانها على تحقيق التوازن بين الانفتاح والحذر، فتفضّل الجزائر التعاون الثنائي بدلًا من الانخراط في اتفاقيات جماعية تُفرض فيها شروط تُضعف سيادتها، رغم أنّها من الدول المدافعة عن الأطر الجماعية للعمل الدولي خاصة من داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، باعتبارها دولة محورية وذات وزن. حيث يعكس انضمامها المحدود للمنظمات والتكتلات حرصها على تجنب التأثيرات السلبية للسياسات النيوليبرالية العالمية.

تعتمد الجزائر على القوة الناعمة، حيث تستخدم رواج ثورتها التحريرية وسمعة دبلوماسيتها العريقة، لذلك تستخدم الجزائر الدبلوماسية الثقافية والتاريخية لإبراز مكانتها كدولة قائدة في إفريقيا وحركة عدم الانحياز.

تدعم الجزائر مبادرات السلام الأفريقية باعتبارها قوة إقليمية مسؤولة، لكن رغم استقرار مواقفها، يرى الباحث جيف بورتر أن السياسة الجزائرية أحيانًا تُنتقد لغياب الانخراط العميق في بعض القضايا الدولية الكبرى.

كما أنّ التوازن الهشّ الذي تتدخل باريس لخلخلته دعما للرباط، يزيد من تأجيج التنافس الإقليمي وتشديد العلاقة المتوترة مع الجار الغربي المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، والتي تُشكل تحديًا رئيسيًا ينعكس على صورتها الإقليمية والدولية. كما ينتقدها جيف بورتر أيضا لأنّها تعتمد بشكل كبر على صادرات النفط والغاز التي قد تضعف مناوراتها الاقتصادية في السياسة الخارجية[12]. رغم أنّ الدبلوماسية النفطية ملف هام للسياسة الخارجية الجزائرية التي توصف بالمورد الموثوق للغاز، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة 2022.

يعتمد تشخيص جيف بورتر وبرتراند بديع للسياسة الخارجية الجزائرية على رؤيتهما لأدوار الجزائر في الساحة الإقليمية والدولية وتحليل مواقفها تجاه القضايا الكبرى. لذلك تقدّم كتاباتهما تقييمًات استراتيجية مبنيًة على فهم السياق التاريخي والسياسي للدولة الجزائرية. ومن أهم محاور تشخيص كلّ منهما للسياسة الخارجية الجزائرية:

أولا: الاستقلالية المبدئية: أنّ السياسة الخارجية الجزائرية تتسم بالاستقلالية، إذ تحاول الجزائر الحفاظ على مسافة من المحاور الدولية الكبرى، وتجنبت تقليديًا الانخراط في أيّة تحالفات قد تُقيّد سيادتها. وتعود هذه الاستقلالية إلى إرث الثورة الجزائرية (1954-1962) وتأثيرها العميق في صياغة هوية البلاد كدولة مناصرة للتحرر وعدم الانحياز. ويؤكّد تردّدها في الانخراط التامّ في اجتماعات دول بريكس وتجمع الدول السبع الكبرى G7 على هذا الرهان.

ثانيا: الدور الإقليمي: أنّ الجزائر تلعب دورًا محوريًا في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، إذ تركز على ضمان الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب. لذلك تعتمد في سياستها الإقليمية على مقاربة دفاعية تهدف إلى

حماية حدودها، مع رفض التدخل العسكري الخارجي في المنطقة. رغم أنّه قد تمّ تعديل الدستور الجزائريّ الذي أصبح يعتمد مادة مهمة وهي أنّ استخلاص الأمن الداخليّ يمكن تحقيقه من خارج الحدود الجزائرية بمقاربة استباقية عند استشعار التهديدات أو وصول معلومات أو بيانات دقيقة، يمكن للجيش الجزائري أن يتدخل دستوريا وبدعم مؤسستي الرئاسة والبرلمان للعب دور حاسم في دول الجوار. ورغم ذلك، لم تستخدم الجزائر هذه المادة ف دول الجوار إلى سنة 2024 بعد تعديل الدستور.

ثالثا: التوازن في العلاقات الدولية: تسعى الجزائر لإقامة علاقات متوازنة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، وفرنسا، دون أن تصبح جزءً من لعبة النفوذ الدولية. تعكس هذه الإستراتيجية رؤية الجزائر لأهمية التعددية القطبية في النظام الدولي.

رابعا: مبدأ عدم التدخل: تلتزم الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو موقف يعكس احترام سيادة الدول، لكنه قد يُفسَّر أحيانًا كنوع من الحياد السلبي تجاه الأزمات الإقليمية.

خامسا: الاقتصاد والسياسة الخارجية: تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بشكل كبير بعائدات النفط والغاز وتقلبات قطاع الطاقة، مما يجعلها تتأرجح بين التركيز على المصالح الاقتصادية والدور الدبلوماسي، ويجعل الخلاص من الريع النفطيّ في دورها الخارجي، تحديا مستمرا. يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الطاقة، مما يخلق تحديات عند محاولة توظيف الموارد الطبيعية في تعزيز النفوذ الخارجي.[13]

سادسا: القضية الصحراوية: يعكس موقف الجزائر الثابت تجاه دعم حق تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية، التزامها الطويل والدائم

بالمبادئ، لكنه يسبب توترات مع المغرب ويؤثر على ديناميكيات المنطقة بسبب قيام توازن هشّ يستقطب التدخلات الأجنبية.[14]

سابعا: التحديات أمام السياسة الخارجية الجزائرية: تضطر الدبلوماسية الجزائرية للتكيف مع التغيرات العالمية والإقليمية، بما في ذلك التحولات في النظام الدولي. ومواجهة التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتزايد التوترات الإقليمية. والتخطيط لتتنويع الاقتصاد الوطنيّ للحد من تأثير التقلبات في أسعار النفط على الإستراتيجية الخارجية.

يمكن أن نلخّص موقف بورتر وبديع في أنّهما يثنيان على استناد السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ قوية رغم أنّها تقتضي مواجهة تحديات تتطلب مزيدًا من المرونة والاستجابة للتغيرات. ويرى كلّ منهما أنّ توجه الجزائر المستقل ودورها الإقليمي البارز يجعلانها لاعبًا محوريًا، لكن ذلك مشروط بقدرتها على مواءمة مصالحها الوطنية مع التحولات الدولية والإقليمية. كما أنّ الدور الجزائري سيستمر في دمج المبادئ الأيديولوجية للدولة مع التكيف العملي لمتغيرات العصر وآخرها الرقمنة والتحول إلى عصر البيانات.

ثانيا: جدل استحقاق الجزائر لدور الوسيط الدوليّ في الأزمة الأوكرانيّة.. بين رفض المناوئين، ومأزق العجز عن إنقاذ غزة.

عند اندلاع الأزمة الأوكرانية في الربع الأول من العام 2022، كانت أنظار العالم تتوجه نحو تركيا التي أظهرت التزامها بلعب دور وسيط فوريّ لوقف إطلاق النار الذي وقع على إثر إعلان الكريملين الروسي شنّ حرب لإزالة النازية Dénazification في نظام كييف الحاكم، وكانت مقتضيات الدور التركيّ قائمة على أساس انضمام أنقرة لحلف الناتو من جهة وقربها من القيادتين الأوكرانية والروسية في آن واحد. لكن على الرغم من فعالية الدور

التركيّ، كان تقييم الوساطة علامة دالة على عدم كفاية الجهود الدولية القائمة، وبرز دور الجزائر كوسيط محتمل في ذروة تلك الأحداث العسكرية الحادة.

بدأ الحديث عن استحقاق الجزائر لدور الوسيط الدوليّ في الأزمة الأوكرانيّة يفتح الباب لنقاش واسع حول قدراتها الدبلوماسية ومصداقيتها في الساحة الدولية، بالإضافة إلى التحديات والمآزق التي قد تؤثر على دورها الإقليمي والدولي. في هذا الإطار، يمكن تحليل الجدل من زاويتين أساسيتين: رفض المناوئين للوساطة الجزائرية في الأزمة الأوكرانية 2022، ومأزق العجز عن إنقاذ غزة نهاية عام 2023. ويمكن تحليلها على النحو التالي:

***. استحقاق الجزائر لدور الوسيط في الأزمة الأوكرانيّة:**

1. تمتلك الجزائر بعض الخصائص التي تجعلها مرشحة للعب دور الوسيط في أزمات دولية كالأزمة الأوكرانية بناء على تاريخها الدبلوماسي وعلاقتها المتميزة بالكرملين الروسي [15]، لأنّ الجزائر معروفة بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، إضافةً إلى تاريخها في الوساطة في أزمات دولية، مثل دورها في إطلاق الرهائن الأميركيين في إيران عام 1981. كما أنّ التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب بعد أحداث (2001/09/11) أدت إلى زيادة ثقة واشنطن في الدور الجزائري.[16]

2. علاقاتها المتوازنة، إذ تتمتع الجزائر بعلاقات متينة مع روسيا، وتاريخ طويل من التعاون مع الكريملين الروسي منذ العهد السوفياتي، بالإضافة إلى علاقات دبلوماسية مع دول الغرب، مما يجعلها مؤهلة للتحدث مع جميع الأطراف.

3. مكانتها الجيوسياسية، لكونها عضوًا فاعلًا في الاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، إضافةً إلى موقعها في العالم العربي، وهو ما يمنحها قدرة على التأثير في القرارات الدولية.

*. أسباب رفض المناوئين للوساطة الجزائرية في الأزمة الأوكرانية:

1. تواجه الجزائر اعتراضات من بعض الأطراف، بسبب قضايا داخلية وإقليمية، إذ تنتقد الجزائر بأنّها لم تستطع حل مشاكل إقليمية، مثل الأزمة الليبية أو النزاع مع المغرب حول الصحراء الغربية، مما يُضعف موقفها كوسيط دولي.

2. افتقارها للوزن الاقتصادي: مقارنة بدول كبرى أخرى، الجزائر تفتقر إلى النفوذ الاقتصادي الذي يُمكن أن يدعم وساطتها في أزمة كبرى مثل الأزمة الأوكرانية.

3. التحفظ الغربي: بعض الدول الغربية قد ترى في تقارب الجزائر مع روسيا نقطة تعيق دورها كوسيط محايد، خاصة أن الأزمة الأوكرانية تحمل أبعادًا تتعلق بالصراع بين الغرب وروسيا.

***. مأزق العجز الجزائري عن إنقاذ غزة:**

تعتبر الجزائر، كغيرها من الدول العربية والإسلامية، من أكبر الدول التي تعبّر بشكل دائم عن دعمها الكبير للقضية الفلسطينية، وللدولة الجزائرية دور هام في استنكار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة خاصة خطاب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في رئاسته لاجتماع بداية السنة القضائية للبلاد سنة 2024 والتي أكّد في خطابه من خلالها، أنّ الشعب الجزائري يرفض تعرّض الفلسطينين في قطاع غزّة للإبادة، ليعود في افتتاح السنة القضائية الجديدة 2025 لتأكيد أنّ الجزائر تثني على جهود

دولة جنوب إفريقيا في إدانة الكيان الصهيوني من خلال المحكم الجنائية الدولية، حيث كان خطاب الرئيس الجزائري أساسا لهذه المرافعة. لكن الجزائر وجدت أريحية في الوساطة في الأزمة الأوكرانية، مقابل صعوبات جمة عن إنقاذ غزة مما يحدث، حتى أصبح الدور الإنسانيّ عبر الهلال الأحمر الجزائري أو مساعدات المجتمع المدني الجزائري كمساعدات جمعية البركة، الطريق الأنسب لتفعيل الدور الجزائري دعما لغزة.

يستخدم هذا المأزق من قِبل المناوئين للتشكيك في قدرة الجزائر على لعب أدوار دولية، حيث يُقال: "إذا لم تستطع التأثير في غزة، وهي قضية تمس وجدانها القومي والديني، فكيف يمكنها أن تحل أزمة معقدة كالأزمة الأوكرانية؟"

لكن، هنالك أسباب منطقية تجعل الدور الجزائري تجاه غزة عاجزا تماما ولا يعني ذلك تحميل الجزائر المسؤولية، بل يعود ذلك للأسباب التالية:

أ. الضغوط الدولية: النظام العالمي الحالي يجعل من الصعب على الدول النامية، مثل الجزائر، أن تمارس ضغطًا حقيقيًا على القوى الكبرى أو على إسرائيل.

ب . غياب الأدوات العسكرية أو الاقتصادية: الجزائر تدعم فلسطين سياسيًا وأخلاقيًا، لكنها لا تملك أدوات اقتصادية أو عسكرية تمكّنها من التأثير المباشر على الوضع في غزة.

ج . العوائق الإقليمية: الانقسام العربي وتطبيع بعض الدول مع إسرائيل يُضعف الجهود الجماعية التي قد تُسهم في تحسين الوضع الفلسطيني.

ومن أبرز المسائل التي تعيق حركية وديناميةالدور الجزائري هو المشكلات المحيطة بها في الساحل الإفريقي والدول العربية بعد ثورات الربيع العربي، والتي أدت إلى انكفائها وتركيزها على الوضع الداخلي.[17]

مع ذلك، حققت الجزائر نقاطا لصالحها حين أكدت أنّها تظهر التزامًا بقيم العدالة الدولية واحترام سيادة الدول، مما يعكس رغبتها الحقيقية في الوساطة. كما أنّ سجلّها في الخبرة التاريخية يُظهر أن لديها إمكانيات لتحقيق نجاحات إذا ما توفرت الظروف المواتية. مع ذلك، أكّدت الوساطة الجزائرية في الأزمات الكبرى، مثل الأزمة الأوكرانية، أنّ هذا النوع من الوساطات الصعبة والمعقدة يتطلب أدوات اقتصادية وسياسية قوية قد تفتقر إليها الجزائر، لكنها ليست مانعا لحدوثها. أما المآزق الإقليمية، مثل القضية الفلسطينية أو المشكلة الليبية والسورية واليمنية، فهي مسائل تلقي بظلالها على قدرة الجزائر على إثبات جدارتها كوسيط دولي في ظلّ عجز الجامعة العربية وعدم جدية القانون الدولي لهذه المنظمة. إضافة إلى التنافس الإقليمي مع المغرب، حيث لا تزال الولايات المتحدة تشعر بأنها أكثر ارتباطًا بالمغرب. وتعتبره حصنا ضد الإسلام السياسي، إضافة إلى حقيقة أن الحكومة المغربية تظهر عداء أقل تجاه إسرائيل.[18]

وبالعودة إلى مفهوم "النظام الدولي المبني على القواعد"، فهو يشير إلى نظام عالمي تُدار فيه العلاقات الدولية بناءً على قواعد وأطر قانونية واتفاقيات مشتركة، بدلاً من سيطرة القوى العظمى أو الاستناد فقط إلى القوة العسكرية والاقتصادية. ويعتمد هذا النظام على مبادئ مثل سيادة الدول، احترام القانون الدولي، تعزيز التعاون، وحل النزاعات بطرق سلمية. ويمكن للجزائر أن تضمّ جهودها للمجتمع الدولي للدفاع عن هذا الاتجاه.

يشكل القانون الدولي الأساس الذي يُنظّم العلاقات بين الدول، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي، وقواعد حقوق الإنسان. لأنّها تظلّ السبيل الوحيد لمنع الفوضى والصراعات الدولية، وضمان الاستقرار والأمن الجماعي، وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي، الإرهاب، والأوبئة. والمدهش أنّ أزمة كوفيد-19 كانت اختبارا كشف عن فشل وعجز التضامن الدولي لمواجهة مثل هذه المخاطر واسعة التأثير العالمي.

ورغم أنّ القواعد المشتركة تقلل من احتمالية نشوب حروب وصراعات، وتسهّل التنسيق بين الدول في مواجهة التحديات المشتركة، لكن حقيقة الأزمات الدولية أثبتت أنّه لا يُمكن للدول الصغيرة أن تجد حماية واستفادة من القواعد التي تمنع الدول الكبرى من فرض إرادتها، وأنّ المساواة بين الدول الكبرى والصغرى، غير حقيقيّ.

تعمل القواعد على إضفاء شرعية على القرارات والإجراءات، مما يزيد من الثقة بين الدول، لكنّ بعض الدول الكبرى تُطبق القواعد بشكل انتقائي يخدم مصالحها الخاصة، مستغلة ضعف المؤسسات الدولية، لذلك، أحيانًا تعجز المنظمات الدولية عن فرض القواعد على الدول المخالفة.

هناك من يناقش مسائل التغيرات في موازين القوى، وكيف يؤدّي صعود قوى جديدة مثل الصين، وتراجع نفوذ دول تقليدية كانت تفرض هيمنتها على العالم، إلى تكريس وضع يُعقّد الالتزام بالقواعد. فبعض الدول قد تختار تجاهل القواعد، كما يحدث أحيانًا مع قرارات الأمم المتحدة. كما أنّ استمرار النزاعات التجارية والاختلافات الأيديولوجية بين القوى الدولية الكبرى، يضعف الإجماع حول القواعد المشتركة، خاصة وأنّ الهيمنة الأمريكية تقوم على فرض قانون القوة الأمريكي.[19]

يقتضي إصلاح المؤسسات الدولية لتكون أكثر شمولية وتمثيلًا الحاجة إلى توافق دولي جديد لمواجهة القضايا العالمية لانّ النظام الدولي المبني على القواعد يظلّ نموذجا ضروريا لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. إنّ سرّ فشل الجزائر في تخفيف حدّة الخلاف الروسيّ الأوكرانيّ سببه بالأساس هو إشاعة كييف لأزمة تدمير "سلام الأعراق" وإصرار موسكو على إتمام عمليّة "إزالة النازية" من كييف Denazification، هو في الحقيقة صورة مكبّرة عن صدام الحضارات وتدمير التعايش السلميّ

ثالثا: اختبار جدوى استمرار الدفاع الجزائريّ المبادئيّ عن القضيّتين الصحراويّة والفلسطينيّة نموذجا: استغلال الموجة الثانية لإزالة الاستعمار

يمثل دفاع الجزائر عن القضيتين الصحراوية والفلسطينية امتدادًا لتاريخها التحرري ومبادئها الراسخة في نصرة الشعوب المستعمَرة. ويستند هذا الدفاع إلى مبدأ حق تقرير المصير، وهو قيمة مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها عام 1962، حيث تنظر الجزائر لفلسطين والصحراء الغربية أنّهما تمّ حرمانهما من تقرير مصيرهما والتمتّع بسيادتهما على أراضيهما. ومع ذلك، تواجه الجزائر اليوم أسئلة ملحة حول جدوى واستدامة هذا النهج في ظل تحولات المشهد الدولي والإقليمي، وخاصة مع تصاعد موجة ثانية لإزالة الاستعمار تطالب بتفكيك النظم الاستعمارية المتبقية.

لكنّ ما يقع على فلسطين بعد اندلاع طوفان الأقصى (07 أكتوبر 2023)، وما يقع على الصحراء الغربية بعد طرح مقترح ستيفان دي مستورا لتقسيم الصحراء الغربية في (17 أكتوبر 2024)، يكرّس جمود القضيّتين ويحبط جهود الجزائر في مناصرة القضيتين بشكل كبير. حاولت بعض

الدراسات الترويجية وصف القضيتين بأنّهما في قلب اللعبة السياسية الجزائرية، وأنّ الجزائر تستخدمهما لتحقيق انتصارات غير واقعية، بدليل مشاركة صنّاعا القرار وقادة الجيش الجزائر كضيوف شرف في مؤتمرات جبهة البوليساريو، وتعتبرها مؤشرات كاشفة للدور.[20]

***. أولا: القضية الصحراوية:**

تتهم الدراسات الفرنسية جبهة البوليساريو أنّها تلعب بورقة القانون الدولي، وتصرّ على حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، ويستند نضالها بشكل خاص إلى قرار الأمم المتحدة رقم 1514 (د-15) الصادر في (14 ديسمبر 1960) والذي يكرّس مبدأ تقرير المصير واستقلال الشعوب المستعمرة، وقرار الجمعية العامة رقم: 2229 الصادر في (20 ديسمبر 1966) الذي يعلن أن هذا المبدأ ينطبق على الدول الغربية.[21]

تعتبر الجزائر حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره قضية عادلة، وترى في استمرار النزاع في الصحراء الغربية استعمار جديد في قلب إفريقيا. تدعم الجزائر جبهة البوليساريو في نضالها الدبلوماسيّ والقانونيّ، وتدعو إلى استفتاء لتقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة.

تشكّل مقاومة المغرب وحلفائه الدوليين أخطر التحديات التي تمنع وصول الجزائر إلى نجاح هدفها، خاصة بعد الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، والذي تعزّز بدعم إسبانيا وفرنسا لمقترح الحكم الذاتي الذي ورد في نصّ الدستور المغرب عام 2011. يعتبر مقترح الحكم الذاتي بالأساس مقترحا أمريكيا تقدّم به الوسيط الأممي جايمس بيكر مبعوث الأمين العالم للأمم المتحدة وزير الخارجية الأمريكيّ السابق، والي دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى حضور مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 تمهيدا لتوقيع اتفاق للسلام في أوسلو 1993. ونتج عنه تصفية منظمة

التحرير الفلسطينية معنويا بسبب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. لكنّ جبهة بوليساريو رفضت المقترح الذي تقدّم به جايمس بيكر عام 1997 حول مقترح الحكم الذاتي خشية تصفية بوليساريو الممثل الشرعي والوحيد في اللجنة الثالثة لتصفية الاستعمار بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

حاولت واشنطن ومدريد وباريس الاستفادة من الضغط الإقليميّ الذي يضع الجزائر في موقف صعب، خاصة في ظلّ الأزمات الاقتصاديّة والدبلوماسيّة التي مرت بها الجزائر عقب انهيار الاتحاد السوفياتيّ السابق. كما أثّرت قضية الصحراء الغربية وفلسطين على العلاقات المغاربية ومسار الاتحاد المغاربيّ بسبب الانقسام الكبير الناجم عن التطبيع المغربي الصهيوني.

***. ثانيا: القضية الفلسطينية:**

تعدّ الجزائر تمن أبرز الدول المدافعة عن القضية الفلسطينية وتؤكد حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على حدود 1967. كما رفضت موجة التطبيع مع إسرائيل، واعتبرت ذلك خيانة للقضية. كانت الجزائر عضوا أساسيا في جبهة الصمود والتصدي بعد التطبيع المصري عام 1979. تعتبر الجزائر أنّ التطبيع يعني أنّ "فلسطين هي العدوّ"، وهذا يعني تجنّب مواجهة العدوّ الصهيونيّ. كما تحول نجاح الثورة الجزائرية إلى نموذج تقتدي به منظمة التحرير الفلسطينية.[22]

يشكّل تراجع الأولوية الدولية للقضية الفلسطينية في ظل الأزمات العالمية الأخرى، والانقسامات الفلسطينية الداخلية وضعف التأثير العربي الموحد، أهمّ التحديات التي تعرقل الدور الجزائريّ الداعم. لكنّ الجزائر تحاول استغلال الموجة الثانية لإزالة الاستعمار الذي تشهده دول إفريقية مثل مالي والنيجر وبوركينافاسو والسنغال، لتفكيك النفوذ الفرنسيّ في المنطقة الإفريقيّة. حيث تُعرف الموجة الثانيّة لإزالة الاستعمار بأنّها مرحلة

جديدة من النضال ضدّ بقايا الاستعمار التقليديّ والحديث، إذ تركز على قضايا مثل: (تصفية الاستعمار في الأراضي المتنازع عليها مثل الصحراء الغربية وفلسطين، وإنهاء الاستغلال الاقتصادي والثقافي للدول النامية). وهذا يعني أنّ الجزائر منخرطة في جهود مكافحة أشكال الاستعمار الجديد، بما في ذلك سيطرة القوى الكبرى على الموارد والأسواق. ففي السابق خلال النصف الثاني من القرن 20 المنصرم، كان دعم القضية الفلسطينية من التزامات تعبئة الثورة الجزائرية وطرح القضايا العادلة في منظمة دول عدم الانحياز، والتي كانت جدّ ناجحة منذ بدايتها في مؤتمر باندونغ 1955.[23]

تعيد موجة مقاومة النيوكولونياليّة الزخم إلى قضايا التحرر التي كانت رائجة في سبعينيات القرن الماضي، لكنّ هذا النضال يواجه تحديات هائلة في نظام عالمي تتسيده القوى الكبرى والاعتبارات الاقتصادية، ولا يزال تصاعد الاستقطاب العالمي بين القوى الكبرى يقلل من مساحة المبادرات المستقلة مثل الدفاع الجزائري، حيث يشكّل دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيونيّ والدعم الفرنسيّ للأطروحة المخزنية في قضية الصحراء، سببا مباشرا لإحباط الجهود الجزائرية وتكريسا لوضع الجمود الذي يخدم القوى التي تحتلّ فلسطين والصحراء الغربيّة.

تحاول السرديّات العربيّة الدعمة للتطبيع، أن تضع الجزائر في عزلة نسبية دولية بخصوص القضية الفلسطينية، فكلما ازداد التقارب العربي مع إسرائيل مارست دول التطبيع خاصة عبر الإعلام، ضعوطا إعلامية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الذباب الإلكتروني على الجزائر شعبا وحكومة، لثنيها عن دعم فلسطين والصحراء الغربية. كما تؤثّر الأزمات الاقتصادية الدولية على الجزائر بهدف التأثير في قدرة الجزائر على تقديم دعم مادي ودبلوماسي مستدام للقضيتين.

فكلّما تصاعدت الدعوات الدوليّة لتصفية الاستعمار يمنح الجزائر فرصة لتعزيز مواقفها في المحافل الدولية، خاصة تنامي الحركات الشعبية والسياسية المساندة للقضية الفلسطينية على مستوى عالميّ، وهي تساهم بشكل كبير في إعادة القضية إلى الواجهة. ومن بين أهمّ الأمثلة تقوية الجزائر لدورها في الاتحاد الإفريقي لدعم قضية الصحراء الغربية كجزء من أجندة تصفية الاستعمار في القارة.

يؤدّي الاستعمال الجيّد لتاريخ النضال الجزائريّ ضدّ الاحتلال الفرنسيّ إلى توظيف الإرث التاريخي في النضال ضد الاستعمار، وهذا ما يمنحها مصداقية خاصة، تعمل الجزائر على استثمارها بقوة في قيادة جهود سياسية ودبلوماسية أممية.

لذلك، يبقى الدفاع الجزائري عن القضيّتين الصحراوية والفلسطينية اختبارا مستمرا لمصداقية مواقفها ومبادئها الثابتة رغم وقوفها وحيدة في هذا المضمار. وفي ظل الموجة الثانية لإزالة الاستعمار، تبرز فرص جديدة لإعادة الزخم إلى هذه القضايا، إلا أن الجزائر تحتاج إلى تطوير استراتيجيات أكثر مرونة وفعالية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية حتى لا تتعرّ للابتزاز.

رابعا: الدفاع الجزائريّ عن القارة الإفريقية السمراء بعد أزمة الإغلاق الدولي كوفيد-19: نموذج الأمن الغذائي لدبلوماسية القمح والتخلّص من المديونية.

أظهرت أزمة كوفيد-19 هشاشة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، مع تعميق آثارها على الدول النامية، لا سيما في القارة الإفريقية، واستغلت مراكز الدراسات الأجنبية أزمة الإغلاق الدولي لاتهام الأنظمة الحاكمة في دول شمال إفريقيا بأنّها استمدت شرعية جديدة من إدارة الأزمة[24]. وكان الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تفاقمت

نتيجة الإغلاق الدولي وتوقف سلاسل التوريد. في هذا السياق، برزت الجزائر كدولة تسعى لتعزيز دورها القاري، مستندة إلى استراتيجيات تشمل دبلوماسية القمح ومبادرات التخفيف من المديونية للدول الإفريقية.

في (31 ديسمبر 2019)، أبلغت السلطات الصينية مكتب منظمة الصحة العالمية في بكين (WHO) بخطر حدوث وباء. بعد مائة يوم، فتم حبس ثلاثة مليارات شخص حول العالم في منازله. وفي إفريقيا، لا تملك قطاعات كبيرة من السكان مدخرات للتعامل مع الأزمة، ووقفت الدول الإفريقية عاجزة في ظلّ فشل التضامن العالميّ لمواجهة هذه الأزمة العولمية الشاملة. (25)

حاولت بعض مراكز البحث الغربية إنجاز دراسات كمية دقيقة تحاول قياس وعي الحكومات والشعوب الإفريقية من كافة أركان وزوايا القارة السمراء، وأخرجت بيانات خطيرة تخصّ السياسات الصحية السياديّة لدول القارة الإفريقيّة الغنية والفقيرة، وكيف نشرت ثقافة الوعي الصحيّ ضدّ جائحة كوفيد وفق البروتوكول الصحيّ المتفق على اعتماده حكوميا، وكيف حلّت الحكومات مشكلة توفير اللقاحات الطلبية والكمّامات والمنظّفات.[26]

أظهرت الأزمة الصحية الدولية اعتماد القارة على واردات الغذاء، خاصة القمح، الذي يمثل مادة أساسية. أدى ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستويات الفقر والجوع[27]. كما تفاقمت ديون الدول الإفريقية بسبب الاعتماد على القروض لتلبية الاحتياجات الصحية والاقتصادية خلال الأزمة، مما أعاق التنمية المستدامة.

فالجزائر، ورغم كونها مستوردًا رئيسيًا للقمح، تعمل على تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج المحلي. نجاحها في ذلك قد يتيح لها دورًا أكبر في مساعدة الدول الإفريقية الأخرى.

تمكنت للجزائر من تقديم نموذج تعاوني بتصدير القمح للدول الإفريقية الأكثر تضررًا بأسعار تفضيلية، وربط ذلك بمشاريع زراعية مشتركة تعزز الاكتفاء الذاتي الإقليمي. لذلك نجحت الجزائر في استغلال دبلوماسية القمح كأداة لتعزيز مكانتها الإقليمية ودعم السلام والاستقرار في إفريقيا.

دعت الجزائر، ضمن مواقفها الأممية، إلى إسقاط ديون الدول الإفريقية أو إعادة جدولتها بما يخفف الضغط عن اقتصاداتها. كما تسعى الجزائر لإقامة شراكات مع البنك الإفريقي للتنمية والمؤسسات الدولية الأخرى لإيجاد حلول ميسّرة للديون. وأظهرت أزمة كوفيد فرصة للتضامن الجزائري مع دول جوارها، مثل تقاسم لقاح كوفيد مع تونس. حيث تسبب تأخّر المساعدات الدولية في تأخّر تطعيم السكان.[28]

يعزّز موقف الجزائر الداعم لتخفيف المديونية يعزز مكانتها كصوت إفريقي داعم للاستقلالية الاقتصادية والتنموية. كما تواجه الجزائر تواجه تحديات في تحقيق أمنها الغذائي الخاص، ما قد يؤثر على قدرتها في لعب دور المصدّر أو المعاون للدول الإفريقية. وتحاول الجزائر في إطار الشراكات جنوب-جنوب [29]، استغلال موقع كشريك إفريقي لتعزيز التعاون بين دول الجنوب في مجالات الزراعة والديون. والعمل ضمن الاتحاد الإفريقي لتطوير سياسات زراعية مشتركة وإقامة بنية تحتية لدعم الأمن الغذائي الإقليمي، ومواجهة أزمات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار السلع الذي يضع ضغطًا إضافيًا على أي مختلف المبادرات الدولية لدعم إفريقيا.

. خامسا: الدور الجزائري من خلال نظام الطاقة الجديد: الجزائر شريك دولي موثوق في قطاع الغاز.

يشهد العالم تحولات كبيرة في استراتيجيات الطاقة، مع التركيز على تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. وقد عززت النزاعات الدولية مثل الحرب الأوكرانية-الروسية أهمية تنويع مصادر الطاقة وتأمين الإمدادات، مما أتاح فرصًا للدول المنتجة مثل الجزائر للعب دور أكبر.

من الواضح أن الدبلوماسية النفطية وورقة الطاقة، ملف سياديّ هامّ في السياسة الخارجية الجزائرية، ذلك أنّ تجربة الشركة الوطنية العملاقة سوناطراك، تمكنت من الانتقال إلى التصدير والاستثمار خارج الجزائر بعد نجاحها في الإنتاج المحليّ.

تعدّ الجزائر واحدة من الدول المحورية في أسواق الطاقة العالمية، وأصبحت "بطارية أوروبا" بعد الحرب الأوكرانية (2022) [30]، وتساهم في تزويد شركائها بالطاقة باعتمادها شريكا موثوقا، مستندة إلى احتياطاتها الكبيرة من الغاز الطبيعي وموقعها الاستراتيجي الذي يجعلها جسراً بين إفريقيا وأوروبا. في ظل التحولات العالمية في نظام الطاقة والاهتمام المتزايد بالطاقة النظيفة والأمن الطاقوي، تسعى الجزائر لتقديم نفسها كطرف فاعل وشريك موثوق في تلبية احتياجات الطاقة العالمية، مع التركيز على الغاز الطبيعي بوصفه مصدرًا رئيسيًا للطاقة في المرحلة الانتقالية.

تمتلك الجزائر احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، مما يجعلها من بين أكبر المصدرين في العالم. تعتمد الجزائر في بنيتها التحتية الطاقوية على شبكة أنابيب الغاز التي تربط الجزائر بأوروبا (عبر إيطاليا وإسبانيا)، وهي تسهم في تعزيز موقعها كشريك طاقوي رئيسي للقارة الأوروبية.

تطور الجزائر قدراتها في مجال تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG)، تمنحها مرونة أكبر في الوصول إلى أسواق خارج أوروبا، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي الجهة المقابلة، تعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الجزائري لتقليل الاعتماد على روسيا. وتلتزم الجزائر بعقود التوريد طويلة الأمد يجعلها شريكًا موثوقًا ومستقرًا.[31]

تهدف الجزائر لبلوغ أسواق جديدة في إفريقيا وآسيا عبر الغاز الطبيعي المسال، واستخدام الغاز كأداة دبلوماسية لتعزيز العلاقات الدولية. لكنّ التحديات المناخية تفرض عليها ضرورة التوافق مع متطلبات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية المعايير الدولية، بالإضافة إلى تحدي تطوير وصيانة شبكات الأنابيب ومرافق التسييل لمواكبة الطلب المتزايد.

تواجه الجزائر منافسة دولية شديدة بسبب ظهور منتجين جدد للغاز الطبيعي (مثل قطر والولايات المتحدة)، وتحاول الجزائر استغلال الغاز الطبيعي كمصدر طاقة انتقالي نحو تقنيات الطاقة المتجددة.[32]

تراهن الجزائر على الاستمرار في تطوير ورقة الطاقة في سياستها الخارجية خاصة بعد توصيل الغاز الطبيعي القادم من نيجيريا والذي تعول عليه القارة الأوروبية ليصبح بطارية جديدة لدولها ومصانعها.

سادسا: استمرار حروب التصحيح الإقليمية خلال المستقبل المنظور: نزاعات لا يمكن تجنبها، ولا يمكن الفوز بها.

شكّل تغيير النظام السوريّ نهاية عام 2024 بعد الحرب على غزة منذ (07 أكتوبر 2023)، آخر النماذج القريبة لحروب التصحيحات الإقليمية، فبعد مرور 13 عاما على اندلاع الثورة السورية عام 2011، جاءت الموجهة الثانية بزلزال إقليمي يعد بتحوّل عميق في المنطقة، خاصة بعد ظهور

احتمالات إغلاق موسكو قاعدتها الجوية في حميميم وقاعدتها البحرية في طرطوس، وسيطرة تركيا على الإقليم السوريّ، تمهيدا لإعادة بعث المشروع الطاقويّ لنقل الغاز القطريّ عبر الأراضي السورية، مع احتمال قطع طريقين للحرير اقترحتهما بيجين عام 2013.

انتهت حقبة حكم بشار الأسد بلحظة سقوط غورباتشوفية Assad' s Gorbatchev Moment ، وعوضت الثورة السورية النظام السياسي البعثي، ويعلن نهاية ما يسميها اباحث السوري برهان غليون نهاية الثورة البعثية التي تأسست على تناقضات الصراع الطائفيّ.[33]

تعتبر حروب التصحيح الإقليمية جزء من الصراعات المستمرة التي تشهدها الساحة الدولية، وهي نزاعات تتجذر في التطلعات المتضاربة بين الدول والجماعات لتحقيق تعديلات على الأوضاع الجيوسياسية القائمة. غالبًا ما تنبع هذه النزاعات من محاولات تصحيح مظالم تاريخية أو إعادة رسم الحدود، أو المطالبة بالسيادة على مناطق ذات أهمية استراتيجية أو اقتصادية.

تعتبر الحروب الإقليمية نقاط توتر ساخن منبعا لنزاعات طويلة الأمد، وتعتمد هذه الحروب على دوافع عميقة تمتد لعدة أجيال، مما يجعلها صعبة التسوية أو الحل، بسبب تعدد الفاعلين، من الدول والحركات الانفصالية والقوى الإقليمية التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر. وغالبًا ما تدور هذه النزاعات حول الموارد الطبيعية، مثل النفط والمياه، أو الأراضي الخصبة. أو لتغيير المظالم التاريخية مثل شعور الجماعات أو الدول بالتهميش أو الظلم الذي وقع في تقسيم الحدود بعد الاستعمار أو الحروب الكبرى، أو نتيجة لانتهاكات الأنظمة السياسية لحقوق الإنسان.

يتسبّب فشل النظام الدولي في توفير حلول مستدامة، مع تزايد النفوذ الأحادي أو الثنائي لبعض القوى الكبرى. كما تؤدي زيادة الضغط على الموارد المشتركة يفاقم التوترات الإقليمية بسبب نزاعات لا يمكن تجنبها، مثل الاختلافات العرقية والدينية، والجغرافيا السياسية، والمصالح الاقتصادية.

يؤدي غياب الحلول الدبلوماسية إلى تعثّر عمليات الوساطة والتسوية بسبب التعقيدات المتعددة والضغوط الداخلية على الأطراف المتنازعة. أو ما تقوم به بعض الدول الكبرى التي تقوم أجهزتها الأمنية بتغذية هذه النزاعات لتحقيق مصالحها الخاصة، مما يجعلها مستعصية على الحل.

تؤدي بعض الأزمات الإقليمية المزمنة والمعقدة إلى اندلاع نزاعات لا يمكن الفوز بها، وغالبا ما تؤدي هذه الحروب إلى تدمير البنية التحتية وإهدار الموارد، مما يجعل أي انتصار باهظ الثمن وغير مستدام. وحتى في حال تحقيق مكاسب إقليمية، يؤدي نشوء جبهات مقاومة جديدة إلى إطالة أمد النزاع. كما يمكن أن يخلق الفراغ الأمني في المناطق المتنازع عليها بيئة خصبة لنمو التطرف والجماعات المسلحة.

كما يعيد صعود قوى جديدة (مثل الصين والهند) ترتيب التحالفات الإقليمية، مما يزيد من تعقيد النزاعات، خاصة نموذج تجمع بريكس Brics الذي يحاول خلق توازت قوى مع مجموعة السبع الكبار G7. كما يؤدي ضعف المؤسسات الدولية إلى استمرار غياب الفاعلية في المنظمات الأممية والإقليمية يعوق فرص التوصل إلى حلول سلمية.

تمثل السياسة الخارجية الجزائرية نموذجًا متفردًا في التوازن بين الدفاع عن المبادئ السيادية، مثل تقرير المصير، وتبني الواقعية السياسية التي تتكيف مع التغيرات الدولية. من خلال عضويتها النشطة في هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، تسعى الجزائر إلى لعب دور محوري في القضايا

الإقليمية والدولية. ومع الحديث عن التحول المحتمل إلى نظام دولي جديد، يوصف بـ «النظام الدولي الرابع"، يبرز التساؤل حول مدى استعداد الجزائر ودورها في هذا التحول، خاصة في ضوء التحديات والمتغيرات التي تفرضها الأوضاع العالمية.

تواصل الجزائر الدفاع عن القضايا المرتبطة بحق تقرير المصير، خصوصًا في فلسطين والصحراء الغربية، وهو موقف تاريخي ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. وتساهم الجزائر في النقاشات المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن الدولي، مركزة على القضايا التي تهم العالم النامي. كما أنّ الجزائر عضو فعّال في المداولات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، من خلال دعمها للوساطة في النزاعات الإقليمية مثل ليبيا ومالي. وتسعى لتعزيز مبادرات مكافحة التطرف العنيف تحت مظلة الأمم المتحدة.

تعتمد الجزائر على العمل ضمن أطر الأمم المتحدة لتوسيع شراكاتها وحشد التأييد الدولي لمواقفها، لذلك تدافع عن إصلاح مجلس الأمن لتعزيز التمثيل العادل للدول الإفريقية. فالجزائر شريك رئيسي في جهود السلم والأمن داخل القارة، خصوصًا من خلال دعم "مجلس السلم والأمن الإفريقي". كما تدعم مبادرات مثل "أجندة 2063"، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للقارة.

تتصدر الجزائر جهود مكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء، من خلال مبادرات مثل "لجنة الأركان العملياتية المشتركة". وتروّج الجزائر لمقاربات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية لحل الأزمات الإقليمية. وتدعم الجزائر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي في القارة.

الخاتمة

تتفاعل الجزائر مع التحول نحو عالم أكثر تنوعًا في مراكز القوة، حيث تؤكد على تعزيز الشراكات مع قوى ناشئة مثل الصين وروسيا والهند. وتميل السياسة الخارجية الجزائرية إلى الحفاظ على طابعها المبدئي، خاصة في دعم القضايا العادلة. هذا النهج قد يجد صدى في النظام الدولي الرابع، الذي قد يعطي اهتمامًا أكبر للتوازنات الإقليمية واحترام السيادة.

تواجه الجزائر تحديات تتعلق بالتكيف مع ديناميات اقتصادية جديدة، مثل الرقمنة والتحولات البيئية، التي ستكون محورًا أساسيًا في النظام الجديد. وتحتاج أيضًا إلى تعزيز مكانتها كجسر بين إفريقيا والعالم العربي وبين الشمال والجنوب.

تلعب الجزائر دورًا بارزًا على الساحتين الإقليمية والدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، متبنية مواقف تستند إلى المبادئ والواقعية. وفي ظل التحولات العالمية نحو نظام دولي جديد، تبدو السياسة الخارجية الجزائرية معنية بالتكيف مع هذه التغيرات، مع الحفاظ على هويتها المبدئية والدفاع عن مصالحها الوطنية والإقليمية. هذا التحول يشكل فرصة للجزائر لتعزيز موقعها كلاعب موثوق وشريك محوري في تشكيل ملامح النظام الدولي المقبل.

رغم ذلك، تواجه الجزائر صلافة القوى الدولية الكبرى في هيئة الأمم المتحدة، خاصة الكيان الصهيونيّ الذي يواجه ظاهرة حماية الولايات المتحدة الأمريكية للعدوّ الصهيونيّ. وقد سبق للجزائر مواجهة ما يسمى تأديب الدول الاشتراكية السابقة في زمن الحرب الباردة، والتي قاومت تعميم ما يسمى "إجماع واشنطن". وتستمر الجزائر في مواجهة ظاهرتي تكريس وإحباط الجمود الأمميّة بسبب الفيتو الأمريكيّ الذي يمنع وقف إطلاق النار في قطاع

غزة. كما لم يكن بإمكان الجزائر تحريك الجهود بشكل فعال بسبب تشتيت الجهود الدولية المدافعة عن النظام الدولي المبني على قواعد القانون الدولي.

وللإجابة على إشكالية المقال، شكّل الدور الجزائريّ لإصلاح الأمم المتحدة محاولة تأثير فعالة في المجتمع الدوليّ، لكن هذا الدور بحاجة إلى دعم وإسناد العديد من الدول خاصة من كتلة دول الجنوب، حتى تنجح الجزائر في افتكاك مكتسبات تصب في صالح المشترك الإنساني عامة، وخدمة مصالح الدول النامية التواقة إلى بناء نظام دولي مبني على العدالة والمساواة والإنصاف وفق القانون الدولي.

كما توصلت في مقالتي إلى أنّ الدولة الجزائرية حين تقدمت بوساطتها لحلّ النزاعات الدولية الضاغطة، تدخلت قوى الهيمنة الدولية لإفشال أو تعطيل أو منع هذه الوساطة، وأنّ هذه الظاهرة طبيعية، وتعبّر عن مقاومة المهيمنين أية محاولات لتقليص نفوذهم أو الحد من أدوارهم ووظيفتهم ضمن النظام الدولي. كما توصلت أيضا إلى أنّ الدبلوماسية الجزائرية لا تزال تحوز على سمعة دولية تؤهلها لتمثيل دول الجنوب العالمي، ولا يمكن لدولة غيرها القيام بدور مماثل لأن أهلية الدور الجزائري مبنية على اعتبارات تاريخية خاصة ومحددات دولية داعمة. ومع ذلك، لا يمكن للجزائر الاستمرار في استخدام الديماغوجيا المثالية ويجب عليها أن تستخدم كل الأوراق البراغماتية التي تكفل تحقيق أهدافها، وتسهل دورها في جميع مؤسسات المنتظم الدولي.

قائمة المراجع:

(1). Thierry Meyssa, "Quel ordre international?," **Liberation**, (December 3, 2024), Stable URL:

<https://liberation.mu/2023/ailleurs/quel-ordre-international-par-thierry-meyssan/>

(2). Jessica T. Mathews, "What Was the Biden Doctrine?: Leadership Without Hegemony," **Foreign Affairs**, N. (September/October 2024), on (August 14, 2024), Stable URL:

<https://www.foreignaffairs.com/united-states/what-was-joe-biden-doctrine-leadership-hegemony-jessica-mathews#author-info>

(3). Salim Chena, "L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire," dans: **Le Maghreb et son sud: vers des liens renouvelés**, (2012), p- p. 19-40, Stable URL:

<https://books.openedition.org/editionscnrs/22836?lang=fr>

(4). شكّل صدور الكتاب الأخير للمؤرّخ والأنثروبولوجيّ وباحث الديمغرافيا الفرنسيّ إيمانويل تودEmmmanuel Todd مطلع هذا العام 2024، بعنوان: (هزيمة الغرب The Defeat of The West)، صدمة حقيقية في فرنسا والدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، هذا المفكّر الذي تنبأ بالخريف الشيوعي الأخير وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق في كتابه (السقوط الأخير La Chute Finale) الصادر عام 1976، كان آخر كتاب له عام 2002 بعنوان (ما بعد الإمبراطورية Après L Empire)، يأتي كتابه LA Défaite de L Occident مطلع هذا العام في ظرف دقيق، وقد قام بتحديد 06 مؤشرات حاسمة لانهيار القيادة الأمريكية الحتمية الوشيكة، فيما يردّ الباحث البرازيلي بيبي اسكوبار Pepe Escobar بمقال تفصيلي لكتاب ايمانويل تود، مستخرجا 12 تفصيلا يدلّ على أزمة الغرب في اللحظة الأخيرة للعدمية والموت، حيث أعاد إسكوبار صياغة ما بين أسطر كتاب إيمانويل تود، لتبسيط أفكاره. (أنظر: . عصام بن الشيخ، "موقف إيمانويل تود Emmanuel Todd حول هزيمة الغرب LA Défaite de LOccident: صدمة حقيقية لنخب دافوس" **منصة الحوار المتمدن**، العدد: 7862، (2024/01/20)، الرابط الإلكتروني:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=817833>

(5). Jean- François Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure?," **Politique Etrangère**, (December 3, 2024), p-p. 31 – 42, Stable URL:
<https://shs.cairn.info/revue-politique-etrangere-2015-3-page-31?lang=fr>

(6). Geoff D. Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question," **Politique Etrangère**, (3/2015), p- p. 43 - 55, Stable URL:
<https://shs.cairn.info/revue-politique-etrangere-2015-3-page-43?lang=fr>

(7). Geoff D. Porter, "NARCO ANALYSIS: Algeria's Foreign Policy Five Pillars," **North Africa Risk Center**, (June 26, 2023), Stable URL:

<https://northafricarisk.com/analysis/2023-06-26>

(8). عصام بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجا (1992 – 2022)، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد: 01، المجلد: 14، (أفريل 2023)، ص-ص. 162 – 189، جامعة حمّة لخضر الوادي الجزائر، الرابط الإلكتروني:
<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/14/1/220481>

(9). عصام بن الشيخ، " السياسة الإفريقيّة للصين في القرن 21: دراسة حالة العلاقات الجزائريّة-الصينيّة أنموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 02، المجلد: 15، (جوان 2023)، ص- ص. 413 – 431، جامعة قصدي مرباح ورقلة الجزائر، الرابط الإلكتروني:
< https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/15/2/224728>

(10). أنظر: برتراند بديع، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية** (ترجمة: جان ماجد جبور) (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

(11)- Ossyane Henni, "L'Algérie dans sa région: Une difficile transition diplomatique," **Ramses 2021: Le Grand basculement?**, Institut Français des Relations Internationalesp-p. 148 – 151, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/publications-de-ossyane-henni--741869?lang=fr>

(12). لم يراعي جيف بورتر قضية تغير التوجهات الكبرى للسياسة النفطية الجزائرية بعد انفتاح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

وشركاتها النفطية الدولية، (أنظر: Michel Chatelus, "Nouvelles Orientations d la Politique Pétrolière Algérienne," **Monde Arabe**, N. 166, (4/1999), p-p. 3 – 15, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-maghreb-machrek1-1999-4-page-3?lang=fr>

(13)- Bruno Étienne, "Chapitre VIII - Matières premières et stratégie : l'Algérie montreur de conduite du Tiers Monde," **dans: Algérie: Culture et Révolution**,, (1977), p-p. 227 - 297, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/algerie-culture-et-revolution--9782020045353-page-227?lang=fr>

(14)-Riccardo Fabiani, "Algérie et Maroc : deux visions géopolitiques et sécuritaires," **Politique étrangère**, (2022/2 Été), Institut français des relations internationales, p-p. 107 - 117, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-politique-etrangere-2022-2-page-107?lang=fr&ref=doi>

(15)- Mansouria Mokhfi, "Alger-Moscou: &volution et limites d' une relatio privilégiée," **Politique étrangère**, Institut français des relations internationales, N. 200, (3/2015Automne), p-p. 57 - 70, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-politique-etrangere-2015-3-page-57?lang=fr>

(16)- Yahia H. Zoubir, " Les États-Unis et L'Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération," **Maghreb - Machrek**,, N. 200, (2/2009), p-p. 71 - 90, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-maghreb-machrek-2009-2-page-71?lang=fr>

(17)- Aomar Baghzouz, "La politique Méditerranéenne de l' Algérie à l'épreuve des mutations géopolitiques régionales: changement ou continuité?," **Maghreb-MAchrik**,, ESKA, N. 221, (3/2014), p-p. 23 - 34, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-maghreb-machrek-2009-2-page-71?lang=fr>

(18)- Maxime Aït Kaki, "Lunes de miel Algéro-Américaines," **Politique étrangère**, Institut français des relations internationales, (2007/1 Printemps), p-p. 165 -177, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-politique-etrangere-2007-1-page-165?lang=fr>

(19). عصام بن الشيخ، "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية.. دراسة في أدبيات جوزف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغينيو بريجنسكي أنموذجا،" **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد: 15، المجلد: 15، 2016/06/501-، ص-ص. 287-301، الرابط الإلكتروني:

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/8/15/45304>

(20)- Khadija Mohsen-Finan, "Le règlement du conflit du Sahara occidental: À l'épreuve de la nouvelle donne régionale," N° 76, **Politique africaine**, (1999/4), p-p. 95 - 105, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-politique-africaine-1999-4-page-95?lang=fr>

(21)- Lucile Martin, "Le dossier du Sahara occidental," **Les Cahiers de l'Orient**, (2011/2), Centre d'études et de recherches sur le Proche-Orient, p-p. 43 - 57, Stable URL:

<https://shs.cairn.info/revue-les-cahiers-de-l-orient-2011-2-page-43?lang=fr>

(22)- Suzanne El Farra, "Algérie/Palestine, une histoire de miroirs," dans: Amin Khan, **Notre rapport au monde: Éléments pour un manifeste de l'Algérie heureuse**, Chihab Éditions, (2017), Pages 127 à 138, Stable URL:

≤https://shs.cairn.info/publications-de-amin-khan--659816?lang=fr>

(23)- Alexandre Mamarbachi, "De l'Algérie à la Palestine, genèse d'une cause tiers-mondiste," **La contemporaine**: L'histoire des conflits par les objets - XXe siècle, Matériaux pour l'histoire de notre temps, (2023/1-2), N° 147-148, Pages 105 à 111, Stable URL:

≤https://shs.cairn.info/revue-materiaux-pour-l-histoire-de-notre-temps-2023-1-page-105?lang=fr&tab=resume≥

(24)- Dorothée Schmid, " Afrique du Nord et Moyen-Orient face au COVID-19: Une immunité opportuniste," **Ramses**, Institut français des relations internationales, (2020), , Pages 138 à 143, Stable URL:

≤ https://shs.cairn.info/article/IFRI_DEMON_2020_01_0138?tab=premieres-lignes≥

(25)- Thomas Gomart, "Ne pas laisser l'Afrique seule face au coronavirus," **Études**: S.E.R., (2020/5 Mai), Pages 35 à 36, Stable URL:

≤https://shs.cairn.info/revue-etudes-2020-5-page-35?lang=fr≥

(26)- Martial Foucault, Pierre-Henri Bono, "Perceptions des premiers mois de la crise de la COVID-19 dans six pays d'Afrique," **Papiers de recherche**: Éditions AFD, Coordination Bertrand Savoye, (2022), Pages 1 à 64, Stable URL:

≤https://stm.cairn.info/papiers-de-recherche--1000000148972-page-1?lang=fr#s2n3≥

(27)- Timothée Tabapssi, Antoinette Ali Kihnda, "La gestion de la crise sanitaire du Covid-19 en Afrique centrale : les groupes sociaux vulnérables," **Présence Africaine**: Éditions Présence Africaine., (2023/1), N° 203, Pages 13 à 48, Stable URL:

≤https://shs.cairn.info/revue-presence-africaine-2023-1-page-13?lang=fr≥

(28)- René Migliani, " La pandémie de Covid-19, spécificités en Afrique, Géopolitique d'une pandémie" **Hérodote**: La Découverte., (2021/4), N° 183, Pages 85 à 97, Stable URL:

≤ https://shs.cairn.info/revue-herodote-2021-4-page-85?lang=fr≥

(29)- Nassim Oulmane, "Politique commerciale, intégration régionale sud-sud et souveraineté économique en Algérie: Economiste à la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique, " **Confluences Méditerranée:** Bureau Afrique du Nord., (2010), Stable URL:

≤https://isidore.science/document/10670/1.q9gict≥

(30)- Aberrahmane Metboul, " L'Algérie la batterie de l'Europe: Face à la concurrence et aux mutations mondiales, les sept axes de la transition énergétique 2025/2030/2035," **lechodalgerie:**., (17 août 2024), Stable URL:

≤https://lechodalgerie.dz/author/a-metboul/≥

(31)- Francis Ghiles, " Le gaz algérien : une ressource stratégique," **Politique africaine**, (1993), N ° 49, Pages 60 à 62, Stable URL:

≤https://www.persee.fr/doc/polaf_0244-7827_1993_num_49_1_5638≥

(32)- Donatien Njomo, " Les ressources minières, le pétrole, et après?: Transition énergétique : vers l'utilisation des énergies renouvelables," **Après-demain**: NF, Fondation Seligmann., (2014/3), N ° 31-32, Pages 24 à 25, Stable URL:

≤https://shs.cairn.info/revue-apres-demain-2014-3-page-24?lang=fr≥

(33)- Burhan Ghalioun, "La finde la Révolution Baathiste," **Confluences Méditerranée**., (2002/1), N ° 44, Pages 11 à 23, Stable URL:

≤https://shs.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2003-1-page-11?lang=fr≥